

العراق

في الموصل... «المعركة الأخيرة» تنتظر القرارات الداخلية والخارجية

كل ما يجري التداول به في الفضاء الإعلامي يرتبط بمعركة الفلوجة حصراً في وقت أصبحت فيه معركة تحرير الموصل هيبة، بعدما كانت الأولوية لها. لكن ذلك لا يعني أن هذه المعركة لن تحصل، فالمؤشرات تدل على أنه يجري النقاش الجدي بشأنها على مستويات داخلية وخارجية، نظراً إلى تداخل عوامل وظروف عدة فيها

بغداد - ربيع نادر

تجري مشاورات غير معلنة بين قادة عراقيين وأطراف دولية مؤثرة بشأن «الحرب الأخيرة»، التي ستكون في مدينة الموصل (شمال العراق)،

واشنطن: سوء تجهيز الجيش يؤخر معركة الموصل

ذكر تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، أمس، أنه من الممكن أن تتأخر معركة تحرير الموصل، في ظل العقبات الصعبة التي يواجهها الجيش العراقي، المستنفذ والسبب في التجهيز، على أرض المعركة هناك. وذكر التقرير، الذي أعده الصحافيان مايكل شميدت وإيريك شميدت، أن «التأخير متوقع على الرغم من الجهود الأميركية التي تصب في الحفاظ على آلة الحرب العراقية على مسارها الصحيح». وأضاف التقرير، نقلاً عن قادة عسكريين أميركيين، أنه «من دون المساعدة الأميركية، فإن الهجوم في الموصل سيفشل في الغالب». وفيما ذكر أن الأميركيين يؤمنون بمعدات عسكرية ومساعدة للعراقيين، إلا أنه لفت إلى أن «من المحتمل أن تصبح العمليات أبطأ، خلال حر الصيف، وأيضاً خلال شهر رمضان». كذلك، أشار الكاتبان إلى أن «معظم المعدات العسكرية العراقية بحاجة إلى الصيانة أو الاستبدال، كما أن العديد من الوحدات العسكرية تحتاج إلى المزيد من التدريب قبل معركة الموصل»، موضحين أن «ما يزيد تعقيد المشكلة هو أن الجيش يتكوّن من مزيج من المعدات والأسلحة من الحقبة السوفياتية، ومن الولايات المتحدة وغيرها». وأشار التقرير إلى أن المشكلة لا تكمن «في التحديات اللوجستية التي تواجهها الولايات المتحدة في تعاملها مع التعقيدات في العراق»، فقد لفت في هذا الإطار إلى «الدعم الإيراني» لـ«الحشد الشعبي».

(الأخبار)

بعدما أصبحت بحكم المؤجلة، إثر بدء معارك تحرير الفلوجة. وصحيح أن الدفع باتجاه تحرير الفلوجة الذي جاء نظراً إلى قربها من بغداد، كان يواجه عراقيل وضغوطاً أميركية، لكن معنيين ومقرّبين من الحكومة يقولون بأن قرار تحرير الموصل، أيضاً، بحاجة إلى حسم تعقيدات سياسية كثيرة، تتداخل فيها أطراف محلية وإقليمية.

بمعنى آخر، إن من يتحدث عن أن قرار تحرير الموصل سياسي تشترك فيه أطراف مختلفة، يرهن «التوافق» على قرار «المعركة الأخيرة» بنقاط عدة، منها الموقف التركي من الموصل، مع استمرار وجود قوات عسكرية تابعة لأنقرة داخل أسوار المدينة المحتلة من «داعش»، والموقف الأميركي في ظل قرب الانتخابات الرئاسية، وأيضاً العلاقة بين بغداد

وأربيل في ضوء إصرار قوات البيشمركة على البقاء في المناطق التي حُرّزت من «داعش»، وهو ما يتصل بملف المناطق المتنازع عليها بين الطرفين.

وبناءً على ما تقدّم، يقول الخبير الاستراتيجي ماجد الحسيني إن «قرار تحرير الموصل متفق عليه من حيث المبدأ، ومختلف عليه من حيث التفصيل والنتائج». ويوضح لـ«الأخبار» أن «الأطراف المؤثرة تضع شروطاً مقابل مشاركتها في تحرير الموصل، أو مقابل موافقتها على بدء الحرب فيها»، مشيراً إلى أن «أنقرة لا تتردد في الحديث عن مستقبل الموصل، من خلال استثمار مواقف سياسيين مقربين منها، أبرزهم (رئيس ائتلاف متحدون) أسامة النجيفي وشقيقه (محافظ نينوى السابق) أثير». الحسيني يضيف، أيضاً، أن واشنطن «تريد الحصول على مكاسب مقابل إعطاء الضوء الأخضر لتحرير الموصل، فضلاً عن فرضها خيار المشاركة ميدانياً في هذه المعركة، بينما تهتم رئاسة إقليم كردستان بملف المناطق المتنازع عليها وثمن تحريرها من داعش، فضلاً عن العلاقة المضطربة بين الأطراف العربية الممثلة للموصل».

في المقابل، ثمة حديث عن أنّ تمكّن الحكومة العراقية من تقديم معركة الفلوجة على معركة الموصل، خلافاً للسيناريو الأميركي، جرى في إطار اتفاق شامل تضمن الطريقة التي يجري من خلالها تحرير الفلوجة، والقرار بشأن من يشارك في معارك الموصل وموعد تحريرها. ويشير هذا الأمر إلى نجاح الحكومة العراقية في إشراك قوات «الحشد الشعبي» في الفلوجة.

ويكمن الجدل، تحديداً، في أن معركة الموصل ستكون «معركة نفوذ» أكثر من كونها معركة تحرير، وذلك لارتباطها بعراق ما بعد «داعش»



تمكّن مقاتلو البيشمركة من استعادة نحو 50 ميلاً من الأراضي شمال شرق الموصل (الناضوك)

الوضع السياسي في بغداد أو ملف «داعش»، قد تخوض مواجهات مباشرة، قريباً، تحدد مصير مدينة الموصل.

وفي السياق، يوضح الناشط الموصل ريان حميد أن «أحد أسباب تأخير معركة الموصل هو وجود الكثير من المشاكل السياسية فيها». وأضاف لـ«الأخبار» أن «هناك صراع نفوذ وعدم وجود رؤية واضحة من ممثلي المحافظة بشأن ما سيحدث، إضافة إلى مشاكل المناطق المتنازع عليها، حيث إن القوات الكردية غير مستعدة لإعادة المناطق التابعة للموصل، التي قامت بتحريرها أخيراً».

معركة الموصل ستكون «معركة نفوذ» أكثر من «معركة تحرير»

ومساع أميركية إقليمية لفرض مشروع الأقاليم. وتقف هذه النقطة وراء توقعات بأن الأطراف التي تبدو متقاربة إزاء قضايا تخص

مصر

حصار الرئاسة في عامين: نجاح عسكري محدود وإخفاق

حصار عامين على الحكم لم يكن صحيحاً في كل تفاصيله. تحدث عبد الفتاح السيسي قبل يومين عن رؤية مستقبلية لا تتسق مع الواقع. وبمعدلات إنفاق لم تحدث مع انتصاف ولايته. هي محاولة جديدة للمحافظة على شعبيته، لكنه أعاد تنويعها بأرقام غير حقيقية، وبعتراف ضمني بإيام مقبلة... سود

القاهرة - احمد جمال الدين

كعادة الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، حرص على استهلال حوار المطول للمصريين الجمعة الماضية، بالحديث عن «30 يونيو» وما بعدها، وتفاصيل إزاحة الرئيس

الأسبق محمد مرسي عن السلطة، في محاولة لاستعادة المرحلة التي وصلت فيها شعبيته إلى ذروتها، إنان توليه وزارة الدفاع. معلومات السيسي عن الاقتصاد لا تزال غير صحيحة، فإعلانه إنفاق الدولة تريليونا و400 مليار جنيه تقريباً في المشروعات لا يحمل أي وجه للدقة، لأن قيمة الإنفاق التي تحدث عنها تعني أن معدلات النمو تصل إلى 9% تقريباً وفقاً لخبراء الاقتصاد، لكن اقتصاد البلاد حقق العام الماضي نسبة نمو وصلت إلى 4,2% فقط، وهو رقم يتوقع أن يقل في العام الجاري متأثراً بتراجع السياحة بجانب تراجع إيرادات قناة السويس، ولكل منهما قصته المعروفة.

لم يحمل الخطاب أي معلومات جديدة سوى اعتراف ضمني بأن المقبل سيكون أسوأ على الطبقة المتوسطة، فـ«الجنرال» الذي انتصفت مدته الرئاسية الأولى (المقرر أن تنتهي في حزيران 2018)، قابل

شكاوى الناس من ارتفاع أسعار الكهرباء والمياه بالقول إن المواطن لا يزال يدفع 60% من التكلفة فقط، وليس كما يدفع نظيره الأوروبي كامل التكلفة دون دعم، لكن هذا التصريح لم ينظر في الجانب الآخر من حياة المصريين الذين يعانون مشكلات عدة مرتبطة بزيادة أسعار جميع السلع ومحدودية زيادة العلاوات، التي لن تزيد على 7% في العام المالي الجديد مقابل انخفاض قيمة الجنيه أمام الدولار بنحو 15% على مدى العامين الماضيين.

كذلك فإن خطة رفع الدعم التي أقرتها حكومة إبراهيم محلب السابقة وتستمر لخمس سنوات (استجابة لتوجيهات البنك الدولي)، تزامنت مع زيادة الغضب الشعبي حتى من مؤيدي السيسي. وفي الأيام الماضية، ظهرت المشاجرات غير المسبوقة للحصول على الأرز المدعوم حكومياً عند منافذ خصصتها القوات المسلحة بعدما زادت أسعاره إلى الضعف



معلومات الرئيس عن الاقتصاد غير صحيحة خاصة إنفاقه 400 مليار جنيه في المشروعات (أي بي إيه)